

دلالة الحال في التعبير القرآني بين التأسيس و التأكيد

م.م. سيروان عبد الزهرة هاشم
كلية الآداب/جامعة الكوفة

توطئة:

حيثيات الوظائف النحوية بما يدعوه أحياناً إلى الخروج على ما آمن به النحاة وتسالما عليه في مدوناتهم التخصصية، إذ نقف في التعبير القرآني على توجيهات لغوية تخرق مقررات النحاة فيما يخص موضوع الحال من انه من جنس الزوائد اللفظية بدلالته على معنى التوكيد (الدلالة الهامشية) دون دلالاته على معنى التأسيس (الدلالة المركزية) له وسيعمد البحث إلى الآلية الدلالية في تنفيذ هذا الزعم وصولاً إلى القناعة التامة وهذا ما سيُسطر البحث القول فيه توضيحاً وتشبيهاً.

نشهد في الخطاب الرباني المتمثل بالتعبير القرآني تموضعات بنائية وانساقاً تركيبية متباينة في وجوها البلاغية ومساراتها المضمونية مؤداة بأدوات لغوية عالية الفنية ليستحصل منها أو بفعلها المبتغى الدلالي انسجاماً و المراد الإلهي المُنتخب لها ، ذلك بان الهيمنة الاعجازية للنص القرآني لم تنحصر في مضمونياته فحسب بل كانت لمنهجيته البنيوية المصاغة بارفع الاساليب الاثر الاكبر في سيطرته على النفوس واستحواذه على العقول باطمئنان وتسليم، وإذا كان العرب هم منشأ السليقة الصافية للغة ومحك القياس الامثل لقنوت التخاطب بها فان التشكيل اللساني للقرآن الكريم قد انزل بلغتهم المعهودة بنقاوتها النطقية وسدادها الدلالي، فكيف لا ينبهرون به اندهاً ولا يطرُقون أمامه وهم موطيء لغته وأرباب بيانه .

المبحث الأول: الحال في الخطاب العربي
لاشك في ان الحال تمثل إحدى وسائل توضيح مضمون الخطاب العربي؛ إذ يرد لبيان التصور الكيفي للذوات لدى المتلقي لضبط فحوى المعنى المتوخى من سوق الخطاب على هذه الهيئة التركيبية حيث اتفق علماء النحو على ان وظيفته تكمن في تفسير الهيئات المهمة للذوات و تبينها (١)، فإذا ما أخذ موقعه في تركيب جملة ما فانه سيكشف للمقابل صورة تكاملية عن المُخبر عنه ، فيشكل بذلك ركناً أساسياً في الدلالة يُعرب عن المراد ويحقق المطلوب، فإذا ما أرسل زيدٌ في مهمة خطيرة- على سبيل المثال- وبقي الجميع يتربقّب حضوره منتظراً وإذا به يعود، فيخبر اول من شاهده قائلاً : جاء زيدٌ مبسماً، فنجد ان زيادة الحال (مبسماً) على النص المنطوق قد جادت بالإجابة المنتظرة، لأن حياة العودة مصورة على هذا الوضع دلّت على انجاز المهمة واكتمالها على اتم وجه، وكذا الحال لو اخبرهم المُخبر بقوله: جاء زيدٌ متجهماً، فان

من هنا نجد ان الفرضية الواجب تأسيسها على هذا أن لا يرد لفظ أو حرف في البيان القرآني إلا وله دلالاته الخاصة التي لا يمكن إنتاجها أو ظهورها على واقع أرضية الحدث اللساني بغيره، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد؛ بل يتعداه إلى أن يكون المدار الدلالي للآية التي ينساق فيها اللفظ متناغماً بنيوياً وتركيبياً مع المورد الدلالي للفظ نفسه مما يحقق نطاقاً دلالياً خاصاً بكل آية؛ إذ تتضافر مكونات الخطاب العربي في الآية على تعددية وجوها* لإظهار دلالة ما تعد هي الموجهة للنص بالهيئة اللغوية المتشكل عليه

وإذا تم لنا ذلك فإننا نعتقد أن مصداقه سيكون في فرضية هذا لبحث التي تنص على أن الخطاب القرآني له خصوصيته في التعاطي مع

هذه الحال أي معنى جديد عليها، وبذا تدخل في حيز الزيادة على معنى الجملة لا الزيادة فيه كما هو شأن الحال البيانية الأولى.

نقول ان النظر الى الحال بعين القسمة يفضي الى تفقد المفهوم الذي حدّه النحاة لها، وزعزعة وتطبيقه في الخطاب العربي، إذ القول بالوظيفة التوكيدية له لا توصلنا الى بيان الهيئة والكشف عن صورة المتحدث أو المتحدث عنه ومن ثم لا تعد اختزالاً لكثير من الكلام، لأن الكلام بدونها يعطي معناها كقولنا (ضحك محمد مبتسماً)، (ولى زيداً مدبراً)، (أرسلت اليك زيداً رسولاً)، (أطلقت الطائر حرّاً)، فان معنى التبسم معروف من الضحك، والإخبار معروف من التولية، والرسول معروف من الارسال، والحرية معروفة من الاطلاق، فهذه الاحوال وجودها كعدمها، لانها منتمسة سلفاً من الكلام قبلها، وهذا ما دفع بعض النحاة الى القول بزيادة هذه الاحوال في النص القرآني*، وان وجودها إضافة لا طائل ورائها لان المعنى مدرك من الكلام بغيرها.

من هنا ينكشف لنا ان النحاة قد طعنوا في مفهوم الحال ووظيفته بحديثهم عن قسمته بمنطق التوكيد، فإذا كان النحاة قد آمنوا بالوظيفة التوكيدية للحال في الخطاب العربي سواء الإلهي منه أم البشري، فان الباحث لا يؤمن بوجود هذا النوع من الحال في الخطاب القرآني في الوقت الذي قد نتسامح مع وجوده في كلام الجنس البشري نزولاً عند نظر النحاة.

المبحث الثاني: الدلالة التوكيدية للحال في التعبير القرآني

إذا كان النص القرآني أرفع النصوص أسلوباً وأتقنها خطاباً دلاليًا وتعبيراً عن المراد فانه لا يرقى الى منته لفظ الا وبقية دلالاته مرافقة له دون انفكاك، حيث لا يقع النظر فيه على أي عنصر من عناصر منظومة التوصيل الدلالي للغة إلا وتجد له أثراً بالغاً في توجيه المعنى بما ينسجم والدلالة الانسيابية للنص الذي

الاجابة نفهم من الحال (متجهماً) قبل ان يفد زيداً على الجميع ليروي لهم فشل المهمة.

بهذا نصل الى ان الحال من اهم الامكانيات اللغوية قدرة على اوصول المعلومة الى المتلقي تصويراً ودلالة؛ تجنباً للخوض في سرد حديث مُسهب لابانة التفاصيل فيكون الحال بذلك أداة إيانة، وإيجاز، وتصوير في الوقت نفسه، فتصويره متأت من رصد هيئة الذات (الفاعلة أو المفعولة)، وإيجازه يكمن في اختزال سرد تفصيلي طويل في جوف مفردة واحدة في الغالب او جملة أحياناً على وفق الداعي، اما مبعث بيانه فهو اضافة دلالة جديدة على اسنادية التركيب تحدث طفرة نوعية في مضمونية النص، لذا يمكن من النظر الى الحال توجيه الكثير من النصوص القرآنية بالوجهة الدقيقة، فضلاً عن قابلية إعماله في السنة الشريفة لاستشراف دلالات معينة تستتق بغاية ادخال النص النبوي مدخله السديد في تنظيم شؤون الحياة الإنسانية، فإذا تحدث الرسول (ص) في شأن ما وهو غاضب كان لحال غضبه دلالاته الخاصة، وإذا ما شوهد باسمًا كانت له دلالة أخرى، وكذا الحال بورود مضامين الاحوال الأخرى في نصوص أحاديثه الشريفة.

من هنا تثبت لدينا باطمئنان مقولة (البيان) التفسيري للحال، بيد اننا نواجه النحاة وقد خلخلوا مفهوم الحال في مدوناتهم التخصصية، حيث شطروا الحال الى شطرين: حال مؤسسة (بيانية)، وأخرى مؤكدة (تعزيرية) (٢)، والبيانية تُسمى (مؤسسة)؛ ((لأنها تؤسس معنى جيداً يُستفاد بذكرها)) (٣) لذا فـ ((هي تدل على معنى لا يفهم مما قبلها)) (٤) وتدعى بـ (المتقلة) (٥) أيضاً لأنها تنقل دلالة البناء اللغوي الى معنى جديد آخر يُزاد على الدلالة الاسنادية الأساس. أما الحال المؤكدة فـ ((هي التي يعطي معناها الكلام الذي تكون فيه)) (٦) وبذلك تكون من ((التي يستفاد معناها بدونها)) (٧) بالنظر الى مضمون الجملة الاسنادي إذ يراها الرضي ((اسماً غير حدث يجيء مقررراً لمضمون جملة)) (٨) قد حصل معناها كاملاً فلا تضيف

يحل فيه (٩) وإذا ما أمنا بمبدأ استحكام الدلالة في تموضعات النص القرآني أمكننا الانفتاح بالقول ان الأحوال الواردة في التعبير الإلهي كلها تأسيسية ولا موضع للتوكيد فيها - كما هو في المنطق النحوي وما تشاطره من رؤيا لاكثر من مفسر - ذلك بان القول بالتوظيف التوكيدي للحال في القرآن يوصلنا الى القول بالزيادة فيه؛ تأسيساً على ان صفة التوكيد هذه تجعل من معنى الحال أمراً معروفاً سلفاً في الكلام السابق عليها، ومن ثم يكون وجوده في السياق القرآني فضلة لا معنى ورائها، على حين نرى ان إخضاع الخطاب الإلهي للمنظومات النحوية بتمحّض يفضي بنا الى اغفال كم هائل من الدلالات التي تفيض للمتأمل فيما لو ترخّص من التزام القاعدة الاعرابية، وهذا - من نظرنا - لا يعد خروجاً او تجنياً على حرمة النظام النحوي بقدر ما ينظر له ميزة فضلى للنص القرآني على النص البشري، إذ يعد التأسيس الدلالي لما يُظن بانه توكيد من وجوه الاعجاز المضموني للكتاب المجيد، يزداد على هذا ان النظرة المُعمّقة الى حيثية الاستعمال السماوي لأسس الخطاب العربي تمنحنا الكثير من الفئات اللطيفة التي غفل عنها منظرو علوم الخطاب البليغ مما قد يُسهّم في صيرورة الفهم الدلالي للنص بخطابٍ مُحدّث، ولتوثيق ما فرض سنحاول إحالة الفرضية على نطاق التطبيق القرآني علنا نثبت ما نحن ميّالون إليه.

التطبيقات القرآنية:

عند النظر في التعبير القرآني نجد ان (الحال) قد ورد بكلتا حالتيه التأسيسية والتوكيدية كما ذهب النحاة، فمما سبق تأسيساً قوله تعالى (وهو الذي أنزل اليكم الكتاب مفضلاً) (١٠) فنلاحظ لفظة (مفضلاً) قد زادت على الآية معنى بكرة يُفتقد بقدانها من النص، فلو اكتفى النص بالقول (انزل اليكم الكتاب) فحسب لما فهمت طبيعة هذا الكتاب ووظيفته وانما انكشف هذا التوجيه بالحال (مفضلاً) فالتفصيل كما يراء الطوسي ((تبيين المعاني بما ينفي التخليط المعمي للمعنى، وينفي أيضاً التداخل الذي

أما الحال المؤكدة فقد وردت أيضاً في لخطاب الإلهي وذلك في قوله تعالى (ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك وأرسلناك للناس رسولا وكفى بالله شهيداً) (١٢) فالحال (رسولا) زائدة على النص ووجودها كعدمها، لان مضمونها الدلالي متوافر في جملة (أرسلناك) قبلها، يقول الاشبيلي: ((لو لم يذكر رسولا لكان قوله تعالى: وأرسلناك للناس، يُعطي معناه)) (١٣) وقد انضم الى هذا القول جملة مفسرين، إذ يرون ان ((رسولا نصب بأرسلناك، وإنما ذكره تأكيداً لان أرسلناك دل على انه رسول)) (١٤) نقول ان ثمة نظير في قول النحاة والمفسرين في هذه الحال، ذلك بان قولهم هذا يدفعنا الى الإيمان بإمكانية الاستغناء عن هذه المفردة - الحال - في النص دون ان يتصدع المعنى.

على حين يحسب الباحث ان الحال (رسولا) لا يمكن العزوف عنها دون ان يتسرب الإخلال الى المعنى او يحدث نقص في الدلالة، وذلك بناء على ما أمنا به من انه لا وجود للفظ في التعبير القرآني ليس لها مدلول معين يتناسب ومراد

للنص، حيث أظهرت لنا وجهاً من وجوه الإعجاز الاصطلاحي الدلالي في القرآن وتعبيراً عن الحيثية المعجزة التي يستعمل بها القرآن الألفاظ بحسب الغاية.

ونظير ما تقدم قوله تعالى (وإذا قيل لهم آمنوا بما أنزل الله قالوا نؤمن بما أنزل علينا ويكفرون بما وراءه وهو الحق مصدقاً لما معهم قل فلم تقتلون أنبياء الله إن كنتم مؤمنين) (١٨) حينما نطالع في بطون المدونات التفسيرية نجد ان غير مفسر قال بتوكيدية الحال (مصدقاً) في الآية وانها مفهومة أصالة من عبارة (هو الحق) (١٩)، على حين سلّم الرازي من هذا القول، إذ رأى ان (مصدقاً) أفادت غرضين (٢٠):

الأول: ان الرسول (ص) استفاد القصص والحكايات الموافقة للتوراة من الوحي والتنزيل، وهذا يدل على انه لم يتعلم علماً من شخص او استفاد من أستاذ.

والثاني: ان القرآن الكريم يدل على نبوة محمد (ص)؛ لانه مصدق للتوراة فوجب اشتمال التوراة على الأخبار التي تثبت نبوته وإلا لم يكن القرآن مصدقاً.

أما الطبرسي فله مفارقة لطيفة في معرض تفسيره لهذه الآية فهو بعد ان يقول بتوكيدية الحال (مصدقاً) ينقل عن الزجاج قوله: ((زعم سيبويه والخليل وجميع النحاة الموثوق بعلمهم ان قولك: هو زيد قائماً، خطأ لان قولك (هو زيد) كناية عن اسم متقدم فليس في الحال فائدة؛ لأن الحال لا يوجب ههنا انه إذا كان قائماً فهو زيد وإذا ترك القيام فليس يزيد فهذا خطأ، فأما قولك: (هو زيد) معروفاً، وهو الحق مصدقاً) ففي الحال هنا فائدة، كأنك قلت: أثبت له معروفاً) وكأنه بمنزلة قولك: (هو زيد) معروفاً، لأنه يكون زيداً بأنه يعرف بزيد، وكذلك القرآن هو الحق إذا مصدقاً لكتيب الرسل عليهم السلام)) (٢١) فمتى ما حصل التصديق منه كان هو الحق وكأنه يُعرف بالتصديق فيغدو الحال (مصدقاً) -- من هذا -- شهادة تعرف بها أحقية القرآن بالاتباع والالتزام به لانه الحق بوثاقته التصديق.

النص، فلا نميل إلى ما أسسه الفكر النحوي في تسويغ عملية الإقصاء للحال بحجة عدم المساس بالدلالة التكاملية للنص، إذ لو رفعنا لفظة (رسولاً) من الآية لما زاد الامر توضيحاً وكشفاً ولوقع السامع باللبس وتواردت عليه تصورات متباينة حول قضية (الإرسال) وما المراد منها، فليس كل من يُرسل الى أناس هو رسولٌ لهم بكل ما تحمل لفظة رسول في القرآن الكريم من اصطلاح خاص وظفها سبحانه لإدائه، فنجد ان المعنى يكتنفه الإبهام إذا ما حذفنا هذه اللفظة من النص الكريم فيذهب الذهن مذاهب شتى، فلا يُعرف أرسله الله للناس منتقماً، أم مرشداً، أم هادياً، أم قاضياً بينهم فيما هم فيه مختلفون، لذا قيّد سبحانه بالحال ليدل على انه أرسله للناس رسولاً بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى وميزات يمتاز بها كل من أرسله سبحانه للناس، ويمكن القول ان هذه الحال متأتية من لمعنى الاصطلاحي للفظة (الرسول) مثلما كان يفهمها الناس آنذاك، وليس اشتقاقاً من الفعل (أرسلناك) بمعناه اللغوي المحض كما ظن بعض النحاة، فليس كل من يرسله سبحانه للناس يعد رسولاً بمعنى حامل رسالة سماوية، ثم ان هناك معنى آخر يزداد على ما ذكرناه قد انتطوت عليه هذه اللفظة الا هو مهمة العموم الرسالي إلى جميع الناس فهي بمعنى ((رسولاً للناس جميعاً، ولست برسول العرب والعجم كقوله: (وما أرسلناك الا كافة للناس)) (١٥)، فرسولاً حال فصيّد بها التعميم في الرسالة)) (١٦) وان هذه التعميم معته تجرد لفظة (رسولاً) من جميع القيود فنالت بذلك سمة الشبوع وقابلية الانطباق على الجميع، فالرسول (ص) يحمل ماهية الرسالة الحرة التي تسوغ له صلاحية ان يكون رسولاً لكل أمة، وبهذا تكون الحال (رسولاً) مؤسسة لدلالة إحدى موجبات الطاعة والخضوع من قبل الناس للرسول (ص)؛ لـ ((ان الرسول ليس له من الأمر شيء وإنما هو ينطق عن الوحي، فطاعته فيما يأمر وينهي طاعة الله)) (١٧) تعالى، وفوق هذا كشفت لنا هذه اللفظة مهارة الخطاب القرآني في كيفية استعمال الألفاظ اللغوية بمفاهيم واصطلاحات خاصة تتسوامم والدلالة العامة

(مرحلية) تأسس على هذا ان تكون مدة اعجازها المضموني منوطة بالمدة الزمنية التي عاش فيها الناس المنزلة عليهم، وبهذا يفارقها القرآن الكريم لانه خطاب الله المعجز بأسلوبه ومضمونه الموجة للناس كافة دون سقف زمني، فهو الوعاء الامثل الذي استوعب ويستوعب جميع المساحات الوقتية منذ لحظة تكريمنا به دستوراً ومنهلاً فكرياً وحتى قيام الساعة، وبمقتضى هذا اكتسب التعبير القرآني سمة الديمومة الدائمة.

وعلى الرغم من هذا نجد ان اولئك المخاطبين يتجاوزون فكرة التمسك بكتبهم الى قصدية الكفر بالقرآن تحديداً وذلك ظاهر من قوله تعالى (ويكفرون بما وراءه)، فيأتي ابطال مفعول مسعاهم الضال بعبارة (هو الحق مصدقاً لما معهم) فنلاحظ حيثية توظيفه سبحانه للضمير (هو) حيث صدره ابتداءً للدلالة على تفخيم الامر المتحدث عنه وعضدهً باسناد لفظة (الحق) اليه، فكانه عرّف الضمير المبهم بهذا الكشف المضموني فقال (الحق) معرقاً للفظة بـ (ال) وكان يسعه تكثيرها فيقول (هو حق) بيد انه عدل عن ذلك لان مجيئها نكرة لا يحقق الدلالة التي تمنحنا اياها بمجيئها معرفة، إذ التكرير اللفظي في سياق الاثبات يدل على الاطلاق فيضار من هذا اتحاد ماهية القرآن الكريم مع الكتب السابقة فيغدو له حاجة الى نص آخر يعقبه ليتم عليه بناءً على مبدأ التسلسل التكاملي للنصوص السماوية وصولاً الى النص الكامل، على حين دخول لفظة (الحق) جزءً من ركني الاسناد معرفة أفضت إلى إقرار معنى الكمال لهذا الكتاب فـ (ال) هنا عهدية أي هو الحق الذي عهد به اليكم أنبياءكم من قبل، وفضلاً عن هذا يخال الباحث انها لم تفد دلالة العهد فحسب، بل اشتملت على دلالة الكمالية أيضاً، فكان القرآن الكريم هو النص الذي لا يلتمس حاجة الى ما يتم عليه، وربما أريد من (ال) دلالة العموم فهو يمثل جميع انواع الحق المضمنة بها كتبهم وزيادة، فيكون المعنى انه يمثل كل الحق لما معهم واكثر ومن جميع الدلالات المساقة الى (ال) التعريف تتوثق فكرة مرجعية القرآن

وفضلاً عما ذكر نعتقد بوجود فائدة دلالية أكبر في هذه اللفظة يمكن الكشف عنها باقتفاء التشكل الاسلوبي للغة النص وكيفية تضافره لآظهار الدلالة المتوخاة من الحال الا هي دلالة (مقاصد مفهوم الردة) حيث يمكن ان ينظر لها بأنها أرقى معنى حازه النص في هذه الآية، فالناظر بتعمق يلتمس في بنوية النص وأسسها التعبيرية ان مخاطبة اهل الكتاب في قوله تعالى [أمنوا بما انزل الله] قد وقع فيها حذف لذكر المنزل، حيث تشهد أبهام متعلق الفعل (انزل) لينفتح - فيما نظن- فعل التنزيل فينطبق على الكتب السماوية المقدسة جميعاً التي انزلها سبحانه من دون استثناء، وهذا يقودنا إلى القول بان الأيمان المبتغى منهم لا يقتصر على القرآن الكريم وحده، وإنما يوحي بضرورة الأيمان الشمولي بالكتب السماوية كافة؛ ذلك بان الكتب المنزلة منه تعالى بالتعاقب يكمل بعضها بعضاً فالإيمان ببعضها دون بعض يعد نقصاً في الكل المتكامل بالكل، فعلاقة هذه الكتب السماوية فيما بينها علاقة تكملية باستثناء القرآن الكريم فهو يشاركها جميعاً في هذه الصفة ويربو عليها بصفة التكاملية الصادقة.

وعلى الرغم من الزامهم بالإيمان بكل مضمين الكتب المنزلة بفعل حذف المتعلق يشد انتباهنا قسوة رد هؤلاء المخاطبين بعبارتهم (نؤمن بما انزل علينا) فنلاحظ رفضاً صريحاً وصلفاً لما أنزل على الرسول (ص) من خلال اتخاذهم موقف الجمود على ما لديهم تحديداً من مضمون إلهي مكتنف بالتحريف والتشويه، وذلك ظاهر من دلالة القيد الظرفي (علينا) الذي فرض عليهم عدم مجاوزة ما انزل عليهم الى ما انزل على الرسول (ص) حتى وان كان الأخير هو الأكمل على وجه الاطلاق وفي هذا اصرار على التمسك بالقاصر، ولا بد هنا من إشارة توضيحية الى معنى النقص في الكتب السماوية السابقة على القرآن، إذ ان عنصر النقص المقصود هنا ناشىء من عرضها على النص القرآني موازنة، ذلك بانها لا تحوي على النقص في الذات أساساً ولكن لما كانت هذه الكتب منزلة على اقوام معينين لا تتعداهم وفي اوقات زمنية محصورة

بان القرآن هو الذي يشهد لما سلف من الكتب السماوية وليست الكتب هي الشاهدة عليه بما حواه منها وزيادة، وما كانت لهذه الدلالات ان تظهر بورود لفظة (الحق) نكره وابعاد اللام عن محلها في النص.

واستكمالاً لروعة النص واعجازه نجد في قوله تعالى (هو الحق مصدقاً لما معهم) استحالة رفع الضمير (هو)، وتعليل هذا ان حدوث الإبعاد سينتج لنا معنى مخالفاً للمراد، فيصبح الكلام (الحق مصدقاً لما معهم) فكان الحق هو الذي يصدق ويوافق ما معهم من كفر وعصيان لأنه بإزائهم فكان الحق معهم مصدقاً لما هم عليه ، على حين ان المراد ان القرآن هو الذي يصدق ما معهم وهذا الأخير لا يتم إلا بصدارة الضمير (هو) وهذا أجدى وأكثر انسجاماً للرد على تصلب أجابتهم المتمثلة بقولهم (نؤمن بما انزل علينا)، فنجد ان النص يُبنى كلياً على وفق آلية المعنى وفروضاته، فهو الذي يُمنهج التراكيب اللغوية ويحدد توزيع مواقعها بدقة متناهية وصولاً الى كشفه وايضاحه.

أما خاتمة الآية المتمثلة بقوله تعالى (قَلِمَ تَقَلِّتُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) فالمتمائل فيها يلحظ مدى اللهجة الشديدة والحازمة في مخاطبة النص لأهل الكتاب، إذ صدرت الآية بأداة سؤال (لم) والأظهر ان دلالة هذه الأداة في النص ليست حقيقية وإنما هي مَعْيَاة على سبيل الاستهزاء، فسبحانه يمتلك العلم بالأسباب والعلل التي تقف وراء قتلهم لأنبيائهم، بيد ان الله تعالى يريد إدانتهم بهذا السؤال وهذا أسلوب من الأساليب الفنية التي يتخذها النص القرآني في مجال المحاجة البرهانية فهو يباغتهم بصيغة انشائية متضمنة معنى الإخبار بالحقيقة الملزمة للطرف المُخاطَب، ومما يُعظّم الامر تقييد لفظة (الأنبياء) باضافة لفظ الجلالة (الله) إليها، فلم يكتفِ بالقول (يقتلون الأنبياء)؛ ذلك بان ذكر لفظ الجلالة يدين هؤلاء المجرمين ويزيدهم ذنباً أكبر زيادة على جريمة القتل، فاللتصريح في هذا المقام أبلغ وأثبت للذنب من تركه، ثم ان وجود لفظ الجلالة (الله) يمدّ لنا بعداً حضارياً عميقاً في ذهنية المتلقي بخلاف حذفها مما يرسم جلاله

المتلى للكل وتنفي فكرة وجود كتاب بعده لاحق عليه.

وبالرصد المكثف لعبارة (هو الحق مصدقاً لما معهم) تنتج لنا عدة دلالات ترصّن تأسيس الحال (مصدقاً) وتثبت بانه لا توجد مفردة في القرآن الكريم مجردة من دلالتها بل لا يوجد حرف فيه متصل عن دلالاته و يشهد لذلك ان (اللام) في قوله (لما معهم) لو أزيحت عن مكانها ولحق لفظة (الحق) التأكيد فأصبحت العبارة (هو حق مصدقاً ما معهم)؛ لأحيل الكلام الى كفر وتحقق عكس المراد ولإنقضى الفارق بين القرآن الكريم وكتابتهم (التوراة)، لان التأكيد يوحد الماهية ويلغي التمايز وبذا يكون كلا الكتابين ستيين في الاتباع دون فضل لاحدهما على الآخر ولا يحق لاحد ان يفرض عليهم وجوب الاتباع لجهة ما، ما زال مبدأ التعادل قائماً بينهما، وان حذف اللام من (لما) يولد فكرة ان القرآن يشهد للذي معهم، فكان ما معهم هو الحق وان القرآن جاء فأكد أحقية كتابهم، فكان كتابهم هو الكامل والقرآن موثق له بالتصديق، على حين ان إعادة اللام الى مكانها ستقلب المعادلة؛ لان اللام هنا لها دالتان هما :

أ - أما ان تكون اللام سببية الدلالة فيثبت ان القرآن هو الحق بسبب ما معهم من أدلة وإثباتات واردة عن أنبيائهم في كتبهم السماوية مؤيدة لنزول القرآن الكريم.

ب - واما ان تكون اللام للملكية فيكون المعنى ان القرآن الكريم هو ملك لما معهم من حق انبأ عنه فيتحرّى من هذا وجوب اتباعه، فالنص القرآني يمثل ملكية حقوقية عامة لجميع الاديان السماوية و للبشر كافة، فهو يحوي ما معهم من الحق الصافي وزيادة، والناظر المتأمل يدرك سريعاً أيهما هو أولى بالاتباع من غيره، فنصل من هذا الى ان كلنا دلالتى اللام سواء السببية أم الملكية فرضت علينا القول ان الكتب المنزلة سلفاً كافة تشهد له بالتصديق والتوثيق؛ لما فيه من أدلة واثباتات توافق ما فيها، وهذا بخلاف ما لو رفعت اللام، لان رفعها يؤول بنا الى القول

تعالى (كلوا واشربوا من رزق الله ولا تعثوا في الارض مفسدين) (٢٢) فقد يظن ظان - بناء على المنظور النحوي - ان القيد (مفسدين) حال مؤكدة لا فائدة له في المعنى، فالفساد ضد الإصلاح وهو عنوان كبير يدخل فيه كل ما يغير الحق عن مساره ويحرض الناس على عدم الطاعة وهذا يوافق في معناه معنى الفعل (عاث)، ولكن الأظهر لدينا ان هذه الحال لا بد لها من إيداع معنى جديد في النص فهي تضيف فكرة للمتلقي لا يسعه إدراكها بحذف هذه اللفظة والاقتصار على قوله (لا تعثوا في الأرض)، وقد تنبه المفسرون في تضاعيف كتبهم على هذا فقالوا ان ((قوله (مفسدين) انما قيّد به لان منه ما ليس بفساد كمقابلة الظالم بفعله)) (٢٣) وبهذا نصل إلى أن وجود الحال (مفسدين) إلزام بالنهي عن عدم العيث في الأرض على هيئة الإفساد فقط، أما إذا كان العيث غير مترتب عليه إفساد، كأن يؤول الى أخذ الحق واسترداده لأهله، فهذا ما لا يدخل في دائرة الإفساد لان من العيث ليس بفساد، ثم نجد ان الله تعالى قد قدم إباحية الأكل والشرب لبني إسرائيل في هذه الآية، وأردفها بحرف المعنى (من) الذي أفاد العموم والجنس، فكان المعنى ان لهم السماح بان يأكلوا ويشربوا من جميع أجناس رزق الله تعالى ومما يزيد الأمر عظمة هو نسبة الرزق لله تعالى للدليل على إكرامه تعالى لهم وعظم نعمته عليهم، فكان حقاً عليهم إلا يعيثوا في الأرض فساداً، فكان المعنى أنا أكرمكم وأنزلت عليكم نعمتي فلا تفسدوا، فنجد أن مركز الآية يتمحور على معنى النهي عن الإفساد في الأرض، فمن يقيم بفعل يخرج به على ما تألف عليه الناس من المعروف يعد من العيث، بيد انه لا يتحتم بالضرورة ان يكون هذا العمل إفساداً ((فقد يكون فعلاً ظاهراً الإفساد وباطنه المصلحة)) (٢٤) . لذا فالإفساد لا يتحقق الا بالغاية والتعمد، فان كان العيث لأجل الصلاح أو رداً للظالم على ظلمه لا يعد من صنف الإفساد في شيء، وان كان يعد من العيث من ناحية المعنى الدلالي لهذه اللفظة، بيد أن وظيفة الحال أسست لنا التفريق دلاليًا بين المضمون المعجمي الشكلي كما هو في مفردة

الموقف وعظمته لدى الجميع، يؤزر هذا إيراده فعل القتل على صيغة المضارع التي دلت على معنى الاستمرارية والمداومة الزمنية من جهة، وعلى استحضر صورة القتل اجرائياً أمام المتلقي من جهة أخرى، وكأنها تحدث في زمن الحال، وبهذا نجده قد جمع في البنية المضارعة للفعل الأزمنة الثلاثة (الماضي والحاضر والمستقبل)، وهذا ما لا يمكن ادّؤه بإنباء صيغة الفعل الماضي مناب المضارع، كما ان الفعل المضارع (يقتلون) يوافق بهياته هذه الفعل (يكفرون) السابق عليه والذي حمل الدلالة الزمنية نفسها (المداومة) مما يؤشر شدة اصرارهم على المعاندة والخروج على قوانين السماء وسنن البشرية الحقّة.

نقول ان ما تقدم الكشف عنه من دلالات الصيغ وادوات التعبير المقننة بتركيب اسلوبية خاضعة لنمطية المعنى ومقتضاه يوصلنا الى توثيق دلالة الحال (مصدقاً) التي تدل على ان القرآن الكريم هو مصدق لما معهم من التوراة وشريعة موسى (ع) ومحتوياتها وزيادة، وان التحول من اليهودية الى الاسلام كان المعتمد على دينه مع اضافة مطوّرة من عند الله تعالى، ولكن التارك للاسلام الى اليهودية عائد من الكمال الى ما دونه، وبهذا تظهر مقاصد مفهوم الردة بفعل الحال (مصدقاً) تضافراً مع المقترضات الدلالية للنص، وما يثير الانبهار في الآية ويكملها روعة وجمالاً ظهور لطائف تعبيرية فيها تتمثل بكثرة استعمال الاسم الموصول (ما) داخل الآية كقوله تعالى (أمنوا بما)، (نؤمن بما)، (يكفرون بما)، (مصدقاً لما)، والراجع ان هذه الكثرة حققت غاية دلالية في النص، إذ ان الاسم الموصول - من جهة التسليم النحوي - منوط بورود صلة بعده توضحه وتفسره وتزيل ابهامه وتكمل معناه، وهذا يدل على ان استعمال الاسم الموصول بهذه الكثرة في النص تمنحه سمة شمولية توجي للمخاطبين بان ما لديهم له حاجة الى ما يليه لكي يكونوا متوجهين من النقص الى الكمال وهذا يوثق ما سلف القول فيه من دلالة الحال (مصدقاً).

ونظير ما تقدم الحال (مفسدين) في قوله

- النحو: ١/١٩٩، والسيوطي: همع الهوامع: ٢٤٥/١،
 والسامرائي: معاني النحو: ٢/٧٠٨.
 ٣. السامرائي: معاني النحو: ٢/٧٠٨، وينظر
 السيوطي: همع الهوامع: ١/٢٤٥.
 ٤. السيوطي: همع الهوامع: ١/٢٤٥.
 ٥. ينظر الرضي: شرح الكافية: ١/١٩٩.
 ٦. الاشبيلي: شرح جمل الزجاجي: ٢/٣٢٧-
 ٣٢٨.
 ٧. السيوطي: همع الهوامع: ١/٢٤٥.
 ٨. الرضي: شرح الكافية: ١/١٩٩.
 سيرد ذلك تفصيلاً في تضاعيف البحث. *
 ٩. ينظر للباحث: دلالة التناظر النصّي في
 التعبير القرآني، بحث منشور، مجلة السدير،
 العدد ١، السنة الأولى ٢٠٠٣م.
 ١٠. سورة الأنعام: ١١٤.
 ١١. الطوسي: التبيان: ٤/٢٤٤، وينظر
 الطبرسي: مجمع البيان: ٢/٣٥٣،
 ومغنية: الكاشف: ٣/٢٥٢.
 ١٢. سورة النساء: ٧٩.
 ١٣. الاشبيلي: شرح جمل الزجاجي: ٢/٣٢٨.
 ١٤. الطوسي: التبيان: ٣/٢٦٥،
 وينظر الطبرسي: مجمع البيان: ٢/٧٩، وشبر:
 الجواهر الثمين: ٢/٧٢.
 ١٥. سورة سبأ: ٣٤.
 ١٦. الحائري: مقتنيات الدرر: ٣/١٣٩.
 ١٧. الكرمي: المنير: ٢/٢٥٧.
 ١٨. سورة البقرة: ٩١.
 ١٩. ينظر الطبرسي: مجمع البيان: ١/١٦١،
 والزمخشري: الكشاف: ١/١٢٣،
 وشبر: الجواهر الثمين: ١/١٢٣.
 ٢٠. ينظر الرازي: التفسير الكبير: ٣/١٨٦.
 ٢١. الطبرسي: مجمع البيان: ١/١٦١.
 ٢٢. سورة البقرة: ٦٠.
 ٢٣. شبر: الجواهر الثمين: ١/١٠٢،
 وينظر الطوسي: التبيان: ١/٢٦٩،
 والطبرسي: مجمع البيان: ١/١٢٠.
 ٢٤. الطوسي: التبيان: ١/٢٦٩.

(العيث)، و ما يزيد عليها في المعنى إصراراً
 وتثباتاً فيما تنطوي عليه النفس البشرية قصداً
 ونية كما هو في مفردة (الإفساد)، وبهذا نصل
 إلى ان (العيث) يكون على وجهين لا وجه واحد
 كما هو الشائع، وان النسبة الدلالية للعيث إلى
 الإفساد كنسبة العام إلى الخاص، ومن هنا كان
 لا بد للنص من هذه الحال المؤسسة تطبيقياً
 المؤكدة تنظيرياً للتمييز بين المحتوى الشكلي
 والمحتوى التجسدي لكلا اللفظين ولولا وجود
 هذه الحال في النص لما فهمنا منه ما فهمناه.

الخاتمة :

لقد أجدى البحث بمسيرته جملة ثمرات نلخصها
 بالآتي:

١ - وجد الباحث ان الحال تعد من أروع
 الوسائل التعبيرية لبيان المعنى لدى المتلقي
 وتصويره تصويراً دقيقاً وموجزاً.

٢ - اكتشف الباحث بان النحاة قد ناقضوا
 أنفسهم في حذم للحال بمنطلق قسمته إلى تأسيس
 وتأکید. ٣ - آمن الباحث بان القول بتوكيدية
 الحال يُلزم الإيمان بوجود الزيادة في التعبير
 القرآني وهذا ما يستحيل عقلاً ومنطقاً على
 النص الشريف.

٤ - وصل الباحث إلى حالة الاطمئنان بان
 الأحوال الواردة في السياق القرآني - والتي مال
 النحاة وجل المفسرين إلى القول بتوكيدها- كلها
 تأسيسية مركزية الدلالة ولا وجود للوظيفة
 التوكيدية للحال فيها.

الهوامش :

من حروف معنى، ومفردات لفظية، وتراكيب
 نحوية، فهي تعمل مندمجة لبناء الدلالة. *

١. ينظر الاشبيلي: شرح جمل الزجاجي:
 ١/٣٢٦، وابن جني: اللع في العربية: ١٣٤
 والسيوطي: همع الهوامع: ١/٢٣٦، والرضي:
 شرح الكافية في النحو: ١/١٩٨.

٢. ينظر الزمخشري: المفصل في علم اللغة:
 ٦٣، والاشبيلي: شرح جمل الزجاجي:
 ٢/٣٢٧-٣٢٨، والرضي: شرح الكافية في

ثبت المصادر والمراجع :

- القرآن الكريم.*
 * الاسترآبادي: رضي الدين (ت ٦٨٦هـ):
 شرح الكافية في النحو: دار الكتب العلمية، بيروت -
 لبنان د.ت
 * الاشبيلي: ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ): شرح
 جمل لزوجي، تح: د. صاحب ابو جناح،
 مطابع مديرية دار الكتب - جامعة الموصل،
 ط ٢، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
 * الجنابي: سيروان عبد الزهرة: دلالة التناظر
 النصي في التعبير القرآني، (بحث منشور في
 مجلة السدير)، العدد الاول، كلية الآداب - جامعة
 الكوفة، ٢٠٠٣م.
 * ابن جني : ابو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ):
 اللع في العربية، تح: حامد المؤمن، مط دار
 الكتب المصرية، ط ١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
 * الحائري: سيد علي: مقتنيات الدرر وملقطات
 الثمر، دار الكتب الاسلامية - طهران،
 ١٣٣٧هـ.
 * الرازي: فخر الدين (ت ٦٠٦هـ): التفسير
 الكبير، المطبعة البهية المصرية، مصر، ط ،
 ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.
 * الزمخشري: محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ):
 المفصل في علم العربية - مط دار الجبل، بيروت

- لبنان، د.ت.
 * السامرائي: فاضل صالح: معاني النحو،
 مطبعة التعليم العالي - الموصل، ١٩٨٦م -
 ١٩٨٧م.
 * السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن (ت
 ٩١١هـ): همع الهوامع، صححه: السيد محمد
 بدر الدين النعساني، مط دار المعرفة، بيروت -
 لبنان، د.ت.
 * شبر: السيد عبد الله (ت ١٢٤٢هـ): الجوهر
 الثمين، مط الكويت - مكتبة الافين، ط ١،
 ١٤٠٧هـ.
 * الطبرسي: الفضل بن الحسن (ت ٥٤٧هـ):
 مجمع البيان، مط دار احياء التراث العربي،
 بيروت - لبنان، ١٣٧٩هـ.
 * الطوسي: محمد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ):
 التبيان، تح: احمد حبيب العاملي، مط قم -
 مكتبة الاعلام الاسلامي، ط ١، ١٣٧٩هـ.
 * عبد الباقي: محمد فؤاد: المعجم المفهرس
 لالفاظ القرآن الكريم، مط أميران، ط ٢، ١٤٢٣هـ.
 * الكرمي: محمد: التفسير لكتاب الله المنير،
 المطبعة العلمية - قم، ١٤٠٢هـ.
 * مغنية: محمد جواد: الكاشف، مط دار العلم
 للملايين - بيروت، ط ٣، ١٩٨١م.